الروابط الحجاجية وطاقات الاستدلال

أحمد كروم

أستاذ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

الملخص

يناقش هذا البحث دور الروابط الحجاجية وعلاقتها بطاقات الاستدلال، والنظر إليها باعتبارها وحدات أساسية في تحليل الخطاب؛ أي أنها تتحدد من خلال الدور الذي تؤديه في توجيهها للنص، وكذا من خلال كونها وحدات معجمية توفر البنية الخطية والموضوعية للنص، وكذا وظيفتها في تحديد مقصد الكلام، وتوجيه مكوناته الحجاجية عن طريق (ربط الحجة بالنتيجة، وقوة الحجة وضعفها، والحجة الأصلية، والثانوية، وغيرها).

والهدف الأساس من فرضية البحث؛ هو بيان كيف يمكن للنظريات الخطابية أن تتفاعل مع القضايا الحجاجية. وقد بينا وجهة نظرنا في ذلك، من خلال دمج كل من الدلالة والتداوليات (التداوليات المدمجة) في مناقشة موضوع الروابط الحجاجية وعلاقتها بطاقات الاستدلال، محاولين الإجابة عن سلسلة من الأسئلة، منها:

1 – ما دور الروابط الحجاجية في التسلسل اللغوي وتوجيه الحجاج والاستدلال؟

2 – كيف يصل السامع إلى فهم هذا النوع من الخطاب، ويكون واثقاً من أن هذا التفسير هو الذي يقصده المتكلم فعلاً من البنية الاستدلالية؟

3 – ما الشروط السياقية الخاصة التي يجب أن تتوافر لهذه الوحدات حتى تقوم بوظيفتها المعينة؟

يمثل موضوع الروابط الحجاجية Argumentative Connectors جانباً من جوانب البحث في بنية الخطاب، باعتبار هذه الروابط تشكل بنية لغوية حجاجية تسهم في طاقات الاستدلال الملائمة لسياق النص، وأبعاده الخطابية.

فالروابط الحجاجية هي مجموعة متجانسة من العلامات داخل فضاء اللغة، تستخدم في جميع اللغات العالمية بطرق استدلالية مختلفة، وفي تسلسل لغوي منسجم. وتوصف في الخطاب الاستدلالي بكونها عنصراً في استقراره وتماسكه؛ لكونها تتضمن عدداً من المعاني الوظيفية التي تنتظم في نماذج اصطلح عليها اللغويون بـ(العطف، والظرف، والاستثناء، والشرط، وغيرها من المعاني اللغوية المختلفة) والتي تحدد طبيعة الروابط، ومواقعها، ووظائفها النحوية، والدلالية، والمنطقية، والخطابية، والتداولية.

ولما كانت القوة الكلية الناظمة للقول، التي اصطلحنا عليها بـ "طاقات الاستدلال" تكشف عن صناعة القول، وعن تسلسله اللغوي، فإن معرفة هذه الطاقات تتوقف - في جانب من مراحل إنشائها - على الروابط الحجاجية باعتبارها عوامل منطقية Logical Operators أو علامات Markers موجهة لمقاصد هذه الطاقات، واستعمالاتها المختلفة نحوياً، ودلالياً.

لذلك كان الغرض من هذا البحث، هو الاستفادة من دور الروابط في القوة الناظمة للقول، التي تربط الحجاج بالاستدلال في إطار تسلسل لغوي يجعل من الأقاويل الكثيرة غرضاً واحداً متماسكاً.

وهذا الغرض سيجعلنا نناقش الروابط وعلاقتها بطاقات الاستدلال، باعتبارها تعكس إشكالية معرفية في لسانيات النص، ترى أن البنية التركيبية في اللغة غير كافية وحدها في وصف القول بمعزل عن الوصف الحجاجي والتداولي المدمج مع الوصف الدلالي، كما يراه ديكرو Ducrot وغيره من الباحثين الحجاجيين الذين يدافعون عن فكرة التداوليات المدمجة. وهذا التصور يتجاوز بالوصف اللساني سؤال البنية، وسؤال الدلالة، ليهتم بسؤال الوظيفة والدور والرسالة والسياق لعناصر الخطاب. وفي عمق هذا الإشكال، يتجلى دور الروابط الحجاجية في ربط المعنى بالقول، وتصوير الحدث اللساني باعتباره امتداداً لقصدية المتكلم.

أولاً - أهمية الروابط في بناء طاقات الاستدلال

تتصل الروابط الحجاجية بطاقات الاستدلال، بغرض توجيه الخطاب وجهة ما تمكنه من تحقيق أهدافه الحجاجية بناء على درجات التفاعل بين الباث والمتلقي. فغرض الروابط الحجاجية ليس فقط وصل السلاسل اللفظية بعضها ببعض، بل لها دور أساس في تقوية الحجة وبناء طاقات استدلالها، خصوصاً أن الحجاج مظهر من مظاهر القوة الباطنية، بحسب تعبير بيرلمان[1]، وأنه الحركة التي يسعى من خلالها دائماً إلى تغيير أحوال الأمور التي كانت قائمة في الخطاب. لذلك وجب مراعاة حسن استغلال هذه الروابط في المسار الحجاجي للخطاب بمختلف أنواعه.

1 - مفهوم طاقات الاستدلال

عبر أرسطو في كتابه (العبارة) عن القوة الكلية الناظمة للقول، التي اصطلحنا عليها بـ"طاقات الاستدلال" بقوله: "أما سائر الأقاويل كلها فتصير واحداً برباط يربطها"[2].

إن استعمالنا لمفهوم طاقات الاستدلال يعني القوة الكلية الناظمة؛ أي أن تكون أقاويل كثيرة في الخطاب تنتهي إلى غرض واحد، وينتظمها رابط في توجيه طاقاتها الاستدلالية. فيكون غرض الاستدلال (Reasoning) في هذه الحال، هو التحكم في الوسائل القصدية للمتكلم وتوظيفها في توليد المعارف، وإنتاج الأفكار وفق منطق الاستدلال الذي يسعى إلى التأليف بين القضايا للوصول إلى نتيجة معينة.

ومن الأمثلة لذلك:

أ - قوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ كَلَّا بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[3].

ب - قول القائل: "باع علي عقاره بل باع أثاثه"[4].

فالرابط (بل) الوارد في هذين المثالين، له أهمية في النظم بين حجتين

متساوقتين إلا أن الحجة الواردة بعده أقوى من الحجة أو الحجج التي تتقدمه وكلها تسعى إلى تحقيق مقصد واحد. ففي المثال القرآني (أ) تحققت بالرابط (بل) حجة استعملت للاستدلال على إبطال الحجة قبلها فجاء الخطاب في بناء استدلالي قوي ومنسجم، كما عبر عنه الراغب الأصفهاني بقوله: "(بل) للتدارك وهو ضربان: ضرب يناقض ما بعده ما قبله ولكن ربما يقصد به لتصحيح الحكم الذي بعده إبطال ما قبله، وربما قصد لتصحيح الذي قبله وإبطال الثاني. فما قصد به تصحيح الثاني وإبطال الأول؛ ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[5]؛ أي ليس الأمر كما قالوا بل جهلوا، فنبه بقوله (ران على قلوبهم) على جهلهم. . "[6]

أما في المثال (ب): فإن الرابط يربط بين ثلاث حجج هي: "باع عقاره" و "باع منزله" و "باع أثاثه"، وكلها تتجه نحو نتيجة مضمرة واحدة من قبيل: "أصبح مفلساً"، وأن الحجة الواردة بعد الرابط: "باع أثاثه" هي الحجة الأقوى.

وقد عالج الفكر اللغوي العربي القديم، وكذا الفكر اللساني الحديث موضوع الروابط الحجاجية في بناء طاقات الاستدلال بالاعتماد على مواضع المادة الاستدلالية التي يقع فيها معنى الرابط، ولا سيما أن الطاقات الاستدلالية تتعلق بدرجات الإقناع التي تأتي من الحجة، أو البينة، أو البرهان الذي يحمله الشاهد. وقد تعامل اللغويون والأصوليون مع طاقات الاستدلال وعلاقتها بالرابط بناء على معنى الرابط الذي تشتد حاجة الخطاب إليه، وعلى ظروف التواصل في الخطاب بين المستعمل للدليل والطالب له والمجادل في حجته.

يقول الشيرازي في كتابه (شرح اللمع) عن حروف المعاني: " اعلم أن الكلام في هذا الباب كلام في باب من أبواب النحو غير أنه يكثر احتياج الفقهاء إليه، فإن الفقيه لايستغني عن طرف صالح من النحو يعرف به مقاصد كلام الله، عز وجل، وكلام رسوله، صلى الله عليه وسلم "[7].

وينطلق الأصوليون في إدراكهم لأهمية الروابط (حروف المعاني) في بناء طاقات الاستدلال، من أمرين أساسين:

أ - حرصهم على فهم استدلال النص واستثمار معارفه.

ب - السعي إلى إتقان الآلة الاستدلالية، وتحصيل طاقاتها التي ترسم منهجاً لاستنباط الأحكام.

وفي هذه الحال تكون الروابط، وهي حروف المعاني، طرفاً في هذا الإتقان؛ تقوّي حجة النص، وتعين على معرفة مراده.

فمثلاً فهمهم للرابط (الباء) في الاستدلال القرآني: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[8] يثير في تصورهم تحديد فعل المسح الذي يرتبط بالرأس الذي هو حجة في الوضوء، ولا يتحقق ذلك إلا بالبحث عن طرف صالح من اللغة يعين على التخاطب وعلى تقوية الحجة عن طريق تأويل القصد الراجح في طريقة المسح، ومستواها، وحدودها، التي تحملها الطاقات الاستدلالية لخطاب الآية. فيقولون: "الباء للإلصاق باعتبار أصل الوضع، فإذا قرنت بآلة المسح يتعدى الفعل بها إلى محل المسح، فيتناول جميعه كما يقول الرجل: "مسحت الحائط بيدي" و"مسحت رأس اليتيم بيدي"، فيتناوله كله، وإذا قرنت بمحل المسح يتعدى الفعل بها إلى الآلة فلا تقتضي الاستيعاب، وإنما تقتضي إلصاق الآلة بالمحل وذلك لايستوعب الكل عادة، ثم أكثر الآلة ينزل منزلة الكمال، فيتأدى المسح بإلصاق ثلاثة أصابع بمحل المسح، ومعنى التبعيض إنما يثبت بهذا الطريق"[9].

ففهم طاقات الاستدلال في المثال السابق يرتبط بالوظيفة التواصلية التي من خلالها تتحدد الأدوار التخاطبية التي يختارها المتكلم عند استعماله للرابط الاستدلالي الحجاجي (الباء) الذي يمكن استبداله سياقياً بفعل الكلام وهو: "أستعين" أو "أستعمل" أو غيرها من المشتقات المناسبة الموصلة لمعنى الفعل إلى الاسم. لكن السامع عندما ينقل إليه الخطاب سرعان ما تتوارد عليه عدد من المعاني المضمرة، التي لا يفهمها من البنية المنطوقة وتلجئه إلى التساؤلات الآتية:

- كيفية المسح.
- مقداره.
- نوعية الاستعمال.

فيحصل من خلال تصور هذه المعاني التواصلية على عقد تواصلي مبني على المقابلة بين طرفين، وهما (الإشارات، وطرف المعلومات)، ليبدأ المخاطب في عملية (تأويل الخطاب) فيفهم من ذلك أن المقصود من الرابط (الباء) "البعضية": أي جزء من الرأس، أو كله، أو أغلبه، أو يفهم منه "الإلصاق" فيكون جميعه بيديه أو جسمه... وبكيفية معينة، ولنوع خاص مستعمل من أنواع القماش أو الأثواب. وكلها معلومات يمكن تأويلها بحسب الأغراض الناتجة من إشارات الروابط التي هي علامات في التسلسل الخطابي؛ بحيث تعمل على ترويج الحدث الاتصالي أو الإخباري ذي القيمة الاستدلالية الحجاجية.

وفي هذه الحال، يكون الرابط قد انتقل من مستواه الضيق باعتباره حرفاً منعزلاً داخل منظومة الحروف المعجمية، إلى كونه حرفاً له إشارات تواصلية استدلالية واسعة (البعضية، الإلصاق، المعية..) تمتد في سياق الخطاب؛ بحيث يتوقف عليها فهم المعنى الكلي، و ضبط المعلومات التي تتصل بمقدار امتداد طاقات الخطاب (طريقة المسح، كيفيته، مقداره..)، التي لها دور في التمييز بين حقول تلفظية أخرى يمكن أن تنتجها طاقات الاستدلال بوساطة الرابط نفسه، مثل:

1 - "مسحت بالمنديل".

2 - "مسحت برأسي".

3 - "مسحت بالحائط".

ويظهر من هذه الجمل أن العلاقات التواصلية (طرف المعلومات) متباينة على الرغم من استقرار البنية التلفظية. فإذا كانت حجة "البعضية" واضحة من إشارة الرابط في استدلال الجملتين الأولى والثانية؛ فإنها غامضة في الجملة الثالثة. وإذا كانت إشارة "الاستعانة" واضحة في الجملتين الأولى والثالثة؛ فإنها

غامضة في الثانية. والأمر نفسه نلاحظه في الاستدلال بالجمل المتغيرة؛ التي تتضمن الرابط نفسه (الباء) على نحو ما في الأمثلة الآتية:

"بتوفيق الله حججت".

"خرج بعشيرته".

"مررت بـــه".

ويفهم من ذلك، أن المتكلم حين يوجه كلامه توجيهاً حجاجياً، فإنه يعبر بالطاقات الاستدلالية عن طبيعة الحجة التي يقصدها ويميل إليها عبر علامات وإشارات متغيرة تساعد المخاطب على تأويل كلامه، أو على الأقل فهم المعنى الذي يجب أن يسند إليه. وفي هذه الحال، نجد دور الروابط والعوامل الحجاجية لا يقتصر فقط على كونها مجرد فواصل في الخطاب، بل تعتبر "متغيرات" (Variantes) تعكس توجيه القصد الحجاجي، وتكشف عن مظاهره الحجاجية التي ترد في الغالب متفاعلة مع قضاياه الخطابية.

ولذلك كان تمييز الأصوليين في طاقات الاستدلال بين"متغيرات" الروابط عن طريق بيان أغراض الخطابات، وهو ما عبر عنه موشلير[10]، بالتمييز الدلالي للمحيط الآلي (matériel) للمتغيرات الاستدلالية التي يثيرها الرابط في الخطاب. فعندما نقول مثلاً:

أ - "جاءني زيد بل عمرو".

ب - "ما رأيت زيداً لكن عمراً".

يكون التمييز في المحيط الآلي لمعنى الرابط في الجملتين متوقفاً على المتغيرات الاستدلالية التي يثيرها الرابط بين الإثبات والنفي، وفي استخلاص نتائجهما لابد من تعلّق أحدهما بالآخر ليحصل الانسجام في الكلام وتتحقق نتيجة الاستدلال.

فالجملة (أ): " جاءني زيد بل عمرو".

يفهم منها تعلّق الإخبار بمجيء عمرو خاصة، إلا أن تدارك الغلط يقتضي إثبات ما نفي أو نفي ما هو مثبت عن طريق الاقتضاء؛ أي أنها تجعل ما قبلها

كالمسكوت عنه، وهو الذي سماه اللغويون بالإضراب أو الإبطال)[11]؛ بحيث يتعلق الرابط بالمتغيرات الاستدلالية للانتقال من غرض كلامي إلى آخر يستهدف المتكلم من خلاله نتيجة معينة، كأن يستهدف العطف إذا تقدمها أمر أو إيجاب فيكون تقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده. كأن يقول: "ما قام زيد بل عمرو"، و" لايقم زيد بل عمرو". وبذلك تظهر الوظيفة التواصلية في الربط بـ(بل) عن طريق المتغيرات وهي نقل معنى النفي والنهي إلى مابعدها. وإذا ما نظرنا إلى محيط الخطاب في الربط بـ(بل) نجده متعلّقاً بمؤكدات النفي والنهي قبلها: كقول الشاعر:

وجْهُكِ البَدْرُ، لا، بَل الشَّمسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ للِشمسِ كَسْفَةٌ أَوْ أفولُ[12]

فكان حضور (لا) قبلها لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب. وقد يستهدف المتكلم بها الاستئناف والابتداء، كما وردت في الخطاب القرآني في قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾[13]، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾[14].

وقد وقف الاستدلال الأصولي عند فهم تعلّق المتغيرات المحيطة بمعنى الرابط، وفهم مقصود المتكلم في تدارك الغلط بوساطة الرابط (بل) عن طريق طاقات الاستدلال التي تظهر من خلال طبيعة الإخبار أو الإنشاء الموضوعة في الكلام، أهو بنفي ما أقرّ به أوّلاً؟ أم لتدارك الغلط بإثبات الزيادة التي نفاها في الكلام الأول بطريق الاقتضاء؟

يقول السرخسي: "ألا ترى أن الرجل يقول أتى علي خمسون سنة بل ستون، فإنه يفهم هذا من كلامه بل ستون لعشرة زائدة على الخمسين التي أخبرت بها أولاً، ولكن هذا يتحقق في الأخبار؛ لأنها تحتمل الغلط ولا يتحقق في الإنشاءات. ولهذا جعلناه موقعاً ثنتين راجعاً عن الأولى، ورجوعه لايصح فتطلق ثلاثاً"[15].

ولذلك كان تمييز النص في طاقات الاستدلال بين "متغيرات" الروابط عن طريق بيان أغراض الخطابات وتعلقها بالأخبار والإنشاءات.

أما الجملة (ب): "ما رأيت زيداً لكن عمراً".

فإن محيط معنى الجملة يسير عكس (بل) وإن كان يشابهها في القصد؛ أي أن العطف بـ(لكن) يكون عند اتساق الكلام، وإن وجد ذلك كان لتعلّق النفي بالإثبات الذي بعدها، وإلا كانت للاستئناف. وقد خرّج الأصوليون على مقصد هذا الرابط وما يتضمنه من متغيرات عدداً من الأحكام الاستدلالية انطلاقاً من الفصل أو الوصل في الكلام، ومنها: أن يقول المقر له بالعبد: "ما كان لي قط لكن لفلان آخر".

- فإن وصل فهو للمقرِّ له الثاني وإن فصل يرد على المُقِر؛ لأنه نفى عن نفسه فاحتمل أن يكون نفياً عن نفسه أصلاً فيرجع إلى الأول، ويحتمل أن يكون نفياً إلى غير الأول.
- فإذا وصل به قوله (لكن) لفلان كان بياناً أنه نفي إلى الثاني بإثبات الملك له وذلك بقوله (لكن)[16].
- فإن قطع كلامه كان محمولاً على نفي ملكه أصلاً كما هو الظاهر وهو رد للإقرار.

وتتميز اللغة العربية بوجود عدد كبير من المتغيرات المختلفة التي تقوم بها الروابط الحجاجية في بناء تسلسل الاستدلال، ومن هذه الروابط: (بل، ولكن، ولا سيما، وإذ، وبما أن، ومع ذلك، وتقريباً، وإذن، وحتى، والواو، والفاء، وإنما، إلا أن... وغيرها).

وأن الأغراض التواصلية لهذه الروابط وإشكالاتها الحجاجية والاستدلالية تحتاج إلى مزيد من البيان في إطار تعلقها بالأخبار والإنشاءات الواردة في الكلام، وهي أغراض تكاد تكون مشتركة في بعدها النظري بين جميع اللغات على الرغم من وجود خصوصيات لغوية في الاستعمال.

2 - مفهوم الروابط الحجاجية

ركز كثير من الباحثين في دراستهم لموضوع الروابط على جانبها التداولي والحجاجي انطلاقاً من مبدأ تسلسل الحجج في بناء الاستدلال؛ فظهرت أعمال نظرية مفصلة عند أوستين (Austin)، وسورل (Searle) وغيرهما، ركزت على أفعال الكلام، وعلى استكشاف العلامات المنطقية الحجاجية في علاقتها بالسياق التواصلي والتلفظي، وقد طورت هذه المعطيات النظرية في أعمال لاحقة، منها:

- الروابط التداولية لفان ديك (77) Van Dijk.
- الروابط الاستدلالية الحجاجية لديكرو (80) O.Ducrot.
- عوامل حجاجية لديكرو (83) Ducrot.
- الروابط الوصفية لبلاك مور (87) Blakemore.
- علامات الربط للوشير (94) Lucsher.
- عوامل وروابط منطقية وغير منطقية لموشلير (94) Moeschler.
- الوحدات النصية لمشيل آدم (2005) Jean-Michel Adam.

ويستفاد من هذه الدراسات، أن الخطاب يحتاج إلى الروابط وإلى العوامل الحجاجية في بناء طاقات استدلاله. "فالعامل هو الذي يقوم بالربط بين وحدتين دلاليتين داخل الفعل اللغوي نفسه؛ فهو على هذا موصل قضوي، يحمل المكونات داخل الفعل اللغوي، فيبقى هذا الفعل ملتحماً، أما الرابط فهو الذي يربط بين فعلين لغويين اثنين، فهو موصل تداولي معناه أنه يكفل هذه المكونات ليجعل منها أفعالاً لغوية"[17].

ويتميز العامل عن الرابط بكونه عبارة عن "صريفة (مرفيم) إذا جرى تطبيقه في محتوى أو ملفوظ معين، يؤدي إلى تحويل الطاقة الحجاجية لهذا الملفوظ"[18].

ومن أمثلة العامل الحجاجي:

أ - علي في الرتبة الأولى في الصف.

ب – علي مازال في الرتبة الأولى في الصف.

فالجملة (أ) خالية من العامل الحجاجي، أما الجملة (ب) فتتضمن عاملاً حجاجياً "مازال"، وقد أدى وجوده في الجملة الثانية إلى زيادة في طاقتها الاستدلالية. فتكون كلمة "مازال" مؤشراً تواصلياً يؤكد قصد المتكلم الذي يريد أن يستدل على استمرار علِيّ في تصدره للصف، وعلى مهارته في الدراسة، وعلى كونه مجتهداً ونبيهاً.. وكلما تسلسلت الحجج أدركنا قيماً تواصلية تنتج عن فعل الكلام الذي يقصده المتكلم. مثل: علي مازال في الرتبة الأولى في الصف، إذن يستحق التشجيع/ التهنئة/ الدعم...

فكانت وظيفة العامل متضمنة قوة دلالية في تسلسل تركيبي ميزت قصده الحجاجي في إطار العملية التواصلية. أما الرابط الحجاجي فهو "الذي يربط بين ملفوظين أو أكثر في إطار إستراتيجية حجاجية واحدة". [19] فمثلاً:

أ – علي اشتغل كثيراً وسيسافر غداً (إذن) سينام باكراً.

فهذا التسلسل من القول يشتمل على حجج (علي اشتغل)، (سيسافر) والنتيجة (سينام باكراً)، والرابط الحجاجي (إذن) الذي يربط بينها.

وهناك أنماط كثيرة من الروابط التي تؤدي دوراً في بناء الحجج وتسلسلها، منها:

الروابط المدرجة للحجج: وتضم (لأن، مع ذلك،...)، والروابط المدرجة للنتائج وتضم (إذن، لهذا، ومن ثم...)، والروابط التي تدرج حججاً قوية وتضم (حتى، بل، لكن،...)، وروابط التعارض الحجاجي وتضم (بل، لكن،...)، وروابط التساوق الحجاجي (حتى،...)[20].

والقاسم المشترك بين العوامل والروابط الحجاجية هي كونها تسهم جميعاً في الوظيفة التواصلية للغة، وتسهم في "الكشف عن قصدية المتكلم". وهو ما عبر عنه موشلير بالصورة الآتية: "يكون الخطاب "د" مترابطاً حجاجياً عندما تكون المعلومات الحجاجية المحمولة بوساطة الروابط الحجاجية مقنعة في

الخطاب "د"، وأن كل حجة معارضة تجد حلاً لها في إطار الحركة التواصلية التي أنجزت الخطاب "د"[21].

وعندما نبحث في دور الروابط والعوامل الحجاجية في طاقات الاستدلال لابد من التمييز بين أنواع الربط التي غالباً ما تكون مشتركة بين جميع اللغات، ومنها: الربط النحوي التركيبي (grammatical linking)، والربط الدلالي (Sementic linking)، والربط التداولي (Pragmatic linking)، فالربط النحوي يتم فيه ربط موضوعات (البنية التركيبية) مثل الفاعل والمفعول إلى محمولاتها، وتسمى في النحو العلائقي بالحدود (Termes) ويدخل في مجال هذه الروابط النحوية الإعراب المعمول فيه بوساطة الروابط مثل (إن، لكن، لعل، مازال، إلى، على، من، حتى، إلا..)، التي لها دور في التأثير وفي التطابق بين المحمول والموضوع.

أما الربط الدلالي؛ فهو الذي يتم فيه عادة ربط الموضوعات إلى الفعل بواسطة الحرف بموجب دلالته الخاصة التي تؤثر في وحدات اللغة[22].

أما الربط التداولي؛ فيركز على العلاقة التي تربط الكل الدلالي التركيبي من جهة، ومتداول اللغة من جهة ثانية. وهنا يظهر التمييز بين إطلاق الروابط الحجاجية التي تؤدي دوراً منطقياً في الجمل، والحروف التركيبية الرابطة نحوياً بينها. فالحروف التي تسمى بحروف المباني لاتحمل أبعاداً منطقية ولاترتبط وظائفها بأدوار حجاجية. كما أن حروف العطف لا تمثل جميعها روابط حجاجية، وكذلك بالنسبة إلى أدوات الشرط وغيرها. بل الروابط الحجاجية هي التي تتضمن قضايا ومعاني كالإضراب، والاستدراك، والتخيير.. وتؤثر بأدوارها في بنية الكلام. لذلك نجد تأثيرها واضحاً في البنية المضمرة التي تحتاج في بيان طاقاتها الاستدلالية إلى تدقيق النظر في فهم معنى الرابط، وضبط آلياته المستعملة في إنجاز الخطاب.

أما الربط المنطقي؛ فيتميز بوجود روابط قضوية معينة، تتميز بخصائص نوعية بحسب طبيعة الرابط المستعمل، في إطار مايعرف بـ"منطق القضايا"[23]؛ بحيث تتحكم الطاقات الاستدلالية في طبيعة الموضوع اللغوي، وتربطه بالقضية

التي تنسجم مع تسلسل الحجج التي يمثلها الموضوع. فمثلاً موضوع الاستثناء جيء به في وضعه المنطقي للدلالة على "الثني" : "من ثنيت الشيء "أثنيته ثنياً" إذا عطفته ورددته وثنيته عن مراده إذا صرفته عنه، وعلى هذا (فالاستثناء) صرف العامل عن تناول المستثنى[24]. ويحتاج الاستثناء في حجته المنطقية إلى إيراد لفظ يقتضي دفع بعض ما يوجبه عموم لفظ متقدم، أو يقتضي رفع حكم اللفظ كما هو. ويتضح هذا المعنى – مثلاً – في الاستدلال القرآني في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[25].

وكذلك – مثلاً – موضوع العطف، يقتضي منطقياً "النسق"، وهو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه[26]؛ بحيث يكون التابع دالاً على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، وحيث يتوسط بينه، وبين متبوعه أحد الحروف المسماة بحروف العطف مثل "قام زيد وعمرو" فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد[27]ثم ربطوا موضوع العطف بآلياته التواصلية، التي تعبر عن قصد المتكلم.

ثانياً - الروابط الحجاجية وتسلسل الحجج

لما كان الحجاج فعلاً لغوياً مؤشراً له بالروابط والأدوات وعبارات مهمتها القيام بعمليات حجاجية[28]، فإن النظرية الحجاجية في عمقها المعرفي تقوم على الروابط والعوامل الحجاجية التي تؤدي أغراضاً وظيفية في اللغات الطبيعية. فكل خطاب له طريقة خاصة في إيراد الحجج، وفي توارد الروابط التي يحتاجها بطريقة يمكن التعبير عنها بـ "التساند الحجاجي"[29]، الذي هو وجود وظيفي للرابط في الخطاب يسعى إلى توجيه أطرافه، وتقسيمه إلى مقول منطوق، ومقتضى مسكوت عنه. وهذا البعد الوظيفي جعل من وجود الروابط في الكلام، إسهاماً منطقياً حجاجياً ضرورياً في ترتيب الأغراض اللغوية، بحسب ما تستلزمه دلالة البنية المضمرة أو المنطوقة.

1 - التلازم المنطقي في الروابط الحجاجية

اهتم التراث المنطقي العربي بموضوع التلازم والاقتران وعلاقاتها القضوية بالروابط وتسلسل الحجج. وقد أشار الفارابي إلى أمثلة، منها: "إما" و"لما" و"إذا" وغيرها، ثم أحصى منها أصنافاً بحسب طبيعة التلازم، ومنها: الرابط الذي يقرن بألفاظ كثيرة، فيدل على أن معاني تلك الألفاظ قد حكم على كل واحد منها بشيء يخصه (...)، ومنها ما يقرن بالشيء الذي لم يوثق بوجوده، فيدل على أن شيئاً ما تالياً له يلزمه (...)، ومنها ما يقرن أبداً بالشيء الذي قد وثق بوجوده أو بصحته، فيدل على أن تالي ما لازم له (...)، ومنها الحرف الذي يقرن بألفاظ، فيدل على أن كل واحد منها قد تضمن مباعدة الآخر (...)، ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه خارج عن حكم سابق في شيء قدم في القول، فظن أنه يلحق هذا الثاني (...)، ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه غاية لشيء سبقه (...)، ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه سبب لشيء سبقه في اللفظ أو لشيء يتلوه (...)، ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أن ذلك الشيء لازم عن شيء آخر موثوق به قد سبقه[30].

فيكون موضوع الروابط بحسب ما قدمه الفارابي - له علاقة بتسلسل الحجج عن طريق التلازم، والسببية، والاقتران، وكلها إطلاقات تسعى في مضمونها إلى الربط بين طرفين، أحدهما يقتضي الآخر ويستوجب من اقتضائهما حكماً خاصاً؛ كالتراخي، أو التباعد، أو الغاية، أو التقديم، وغيرها من القضايا القائمة على إشكالات عدة في تحديد الطاقات الاستدلالية للغة.

فما قدمه الفارابي يعبر عن أهمية الرابط الحجاجي في تمييز البنية المضمرة، التي تقوم الروابط فيها بوظيفة الاستلزام؛ أي أن "**ب**" يستلزم "**أ**"، إضافة إلى دورها في الاستلزام المندمج بواسطة الروابط الأخرى الموجودة في الخطاب، التي قد تقتضي الاستدراك أو الإضراب أو النفي أو غيرها؛ ويمكن وصف هذا التسلسل الحجاجي المندمج في الخطاب على النحو الآتي: عندما يسلم المخاطب بـ"ب" و استلزام "ب" لـ "**أ**" فإن عليه أن يقبل "**أ**"، وعندما يكون في الخطاب " لكن (Mais) فإنه يميل إلى أن يستنتج من "أ" نتيجة ما،

لاينبغي القيام بها؛ لأن "ب" وهي صحيحة مثل "أ"، تقترح نتيجة مضادة" مثل: "الجو جميل ولكنه عاصف". أما بالنسبة إلى "حتى" (Même) فلا ينحصر دورها فقط في إضافة معلومة "المجيء" في قولنا: "حتى زيد جاء" بل هناك معلومة أخرى تفهم من العنصر المسكوت عنه في الكلام وهو كون (مجيء زيد غير متوقع)، فكان دور الرابط متمثلاً في إدراج حجة جديدة، أقوى من الحجة المذكورة قبله، والحجتان تخدمان نتيجة واحدة، ولكن بدرجات متفاوتة من حيث القوة الحجاجية[31].

فمثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ﴾[32].

فالناظر في الروابط الحجاجية الموجودة في المثال القرآني يجدها محددة للدور الاستلزامي السببي داخل النص؛ (الفاء) و (الواو) جاءت في شكل وحدات حجاجية توفر الهيكلة الخطية والموضوعية للنص، وتربط بين الحمولة الدلالية للكلام، والتوجه الحجاجي للمكونات المتصلة به، وكأنها وسيطة بين استنتاج الحجة القوية (إن الساعة آتية) والحجة السببية في الكلام (أكاد أخفيها).

فيظهر الاستلزام السببي في العلاقة بين هاتين الحجتين عن طريق الروابط في قوله: (فَلا يَصُدنّك عنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا) وقوله: (وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فتَرْدَى)؛ بمعنى: أن اتباع الهوى وما يتضمنه من بنية مضمرة هو السبب وراء الكفر بالساعة التي أخفاها الله تعالى؛ وكأن التسلسل في بيان الترابط بين الحجتين يظهر أن أغلب الذين لا يؤمنون بالآخرة لا ينطلقون من "شبهات عقلية" يقينية بل من "شهوات نفسية" باتباع الهوى. يقول الرازي: "ظاهر اللفظ يقتضي... وجهان، أحدهما: أن صد الكافر عن التصديق بها سبب للتكذيب فذكر السبب ليدل على المسبب. والثاني: أن صد الكافر مسبب عن رخاوة الرجل في الدين فذكر المسبب ليدل حمله على السبب كقوله: لا أرينك ههنا المراد نهيه عن مشاهدته والكون بحضرته، فكذا ههنا كأنه قيل: لا تكن رخواً بل كن في الدين شديداً صلباً"[33].

فلما كان دور الروابط الحجاجية هو الإسهام في الكشف عن المنطق الداخلي للخطاب لمعرفة الأسباب في تماسكه وانسجام عناصره، فإن هناك بنية دلالية مضمرة يخفيها الرابط في إطار هذا التسلسل. وإن الكشف عن هذه البنية يحتاج إلى معرفة نواتها الدلالية الأولى، وهي (طاقات الاستدلال) من أجل التأثير أو الإقناع.

2 - الروابط الحجاجية بين التباس المعنى وشروط الاستعمال

اخترنا أنموذجين لبيان الالتباس في بنية الاستدلال للروابط الحجاجية؛ الأنموذج الأول يتصل بالفكر اللغوي العربي وهو أنموذج الزمخشري الذي اعتمد في تصوره لالتباس بنية الاستدلال على استقراء التلازم بين "بنية المعنى" ونوعية الرابط المستعمل. الأنموذج الثاني، وهو تصور اللساني موشلير Moeschler الذي اعتمد فيه على القيمة الدلالية لبنية الرابط (Valeur Sémantique de base)[34]؛ حيث إن البنية الدلالية لمعنى الحرف لايسهل ضبطها وتخريجها، بل تحتاج إلى دراسة تعتمد الشاهد باعتباره طاقة استدلالية أساسية في معرفة الظواهر المعنوية للخطاب، ومقابلتها بما يشاركها في الحقل المعنوي لاستخلاص الإطلاق المعنوي المناسب تحقيقاً لشروط الاستعمال.

وقد أشار موشلير إلى هذه الظاهرة بقوله: "إن شروط الاستعمال بالنسبة للروابط هي شروط تقنع في إطلاقها على عملية الربط، وإن شروط التأويل تحدد المرجعيات المستلزمة من الرابط المدروس"[35]، ولذلك، فإنه يصف مبدئياً البنية الاستدلالية للروابط في اللغات الطبيعية بأنها ملتبسة[36] (Ambiguës) تحتاج إلى تخصيص في مستوياتها الاستدلالية.

وقد مثل بمثالين لمعنى الرابط؛ (أو) (ou):

أ - في هذا المساء سأذهب إلى المتنزه **أو** سأتجول **أو** هما معاً.

ب - في مصعد ثلاثة أفراد **أو** مائتان وأربعون كيلو غراماً.

حاول موشلير من خلال المثالين (أ - ب) أن يعرض إشكالاً يتصل بأطراف الجمل المترابطة بـ (أو) ليصل في النهاية إلى أن معنى هذا الرابط في

اللغات الطبيعية ملتبس لكونه؛ إخراجياً أو إلغائياً أو تخييرياً، ولايمكن أن يعبر فقط عن معنى التساوي بإدخال الطرفين معاً في الكلام، وهو ما يجعل بنيته الاستدلالية عادة ملتبسة عند السامع؛ بحيث يتوهم دخول طرف، وخروج آخر أو تساويهما معاً.

ويلتقي هذا التصور بما ذهب إليه الزمخشري في تصوره لمعنى التخيير بـ(أو)، يقول: "(أو) في أصلها لتساوي شيئين فصاعداً في الشك، ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك"[37].

وقد حاول ابن هشام في مغني اللبيب أن يستثمر هذا الموضوع ليجعل دلالة بنية الرابط في معنى الحرف من الأمور الملتبسة التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، كقولهم: (بل) حرف إضراب، قال: "والصواب حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء"[38].

كما أشار الزمخشري أيضاً إلى خفاء الدلالة في بنية الربط بمعنى الحرف؛ كما في قوله في معنى الحرف (بل): "هي للإضراب عن الأول منفياً، أو موجباً كقولك: "جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني بكر بل خالد"[39].

وقد ضبط الزمخشري الطاقات الاستدلالية لمعنى الحرف ورفع الالتباس في دلالتها، مقارنة مع ما أشار إليه موشلير[40] عن طريق "شروط الاستعمال" عند دراسة هذا الأخير لمعنى الحرف (لكن):

أ - يمطر الجو لكن سأخرج.

Il pleut, mais je sors.

ب - يمطر الجو لكن أحتاج إلى التزود من الهواء.

Il pleut, mais j'ai envie de prendre l'air.

حدد موشلير طاقات الاستدلال، ورفع الالتباس عن الرابط الحجاجي "لكن" عن طريق شروط الاستعمال التي تتميز بالانفصال المنطقي الذي يقع بالنفي أو الإيجاب قبل الرابط وبعده، وهو الذي أشار إليه الزمخشري بـ(الإضراب عن الأول منفياً أو موجباً)؛ فجاء هذا الانفصال على النحو الآتي:

أ - يمطر ـــــ / النفي / ـــــ(سأخرج).

ب - يمطر ـــــ / النفي / ـــــ أحتاج إلى التزود من الهواء (سأخرج).

فالمثال الأول يعبر عن البنية المنطوقة للجملة، والثاني يعبر عن بنيتها المضمرة. وكان فهم دلالة المعنى الدقيق للرابط عند الزمخشري، وكذلك عند موشلير يتوقف على طاقات الاستدلال، التي تظهر في مدى الربط بين المنفذ والهدف في تسلسل الكلام.

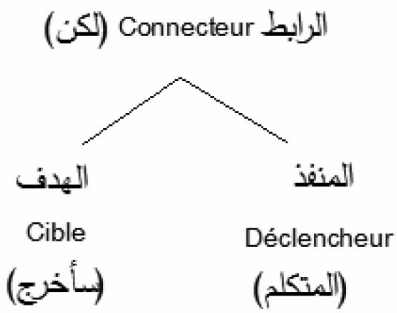

إن ضبط العلاقة بين المنفذ والهدف من العلاقات المنطقية التي تحدد طبيعة الطاقات الاستدلالية في استعمال الروابط؛ حيث يرتبط معنى الرابط بالنتيجة التي يصل إليها قصد المتكلم، ومن خلال هذه النتيجة نحصل على المعاني المصطلحية للروابط أو الفوارق الدلالية لمعاني الحروف المستعملة في تلك الغاية. ومن ذلك، فمثلاً:

"جاءني خالد لا زيد".

"جاءني خالد لكن زيد".

"جاءني خالد بل زيد".

فالروابط (لا) و (لكن) و(بل) في حقيقتها تشترك في بنية الاستدلال وتجعلها ملتبسة، في ربطها بين المنفذ والهدف، ولكنها تفترق في بناء الطاقات الاستدلالية، فمن أوجه اشتراكها أنها حروف عطف، والآخر أنها تفيد رد السامع من الخطأ في الحكم إلى الصواب، وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً:

الأول: إن (لا) تكون لقصر القلب وقصر الإفراد و(بل) و(لكن) إنما يكونان لقصر القلب فقط، كما في المثال السابق: "جاءني خالد لا زيد"، رداً على من اعتقد أن "زيداً" جاء دون "خالد" أو أنهما جاءا معاً، ونحو: "جاءني خالد لكن زيد" أو "بل زيد" رداً على من اعتقد العكس. والثاني: إن (لا) إنما يعطف بها بعد الإثبات، و(بل) و (لكن) يعطف بهما بعد النفي، ويكون معناهما كما ذكرنا، ويعطف بـ(بل) بعد الإثبات فيكون المعنى حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها[41].

فيكون شرط استعمال "(بل) للإضراب عن الأول منفياً أو موجباً"[42]، كما ذكر الزمخشري، ولكن "إذا عطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي خاصة... وأما في عطف الجملتين فنظيره (بل) في مجيئها بعد النفي والإيجاب"[43]، وأما (لا) فإنها تكون لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها فلا يعطف بها إلا بعد الإثبات[44].

ولهذا كان لمسألة الالتباس الاستدلالي بين الروابط دور في الخلاف النحوي بين علماء البصرة والكوفة لكونها تقتضي أبعاداً دلالية مشتركة، فـ(لكن) و (بل) تقتضي الإيجاب في علاقتها بالعطف. فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ(لكن) في الإيجاب، نحو: "أتاني زيد لكن عمرو"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب، فإذا جيء بها للإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو: "أتاني زيد لكن عمرو لم يأت" وما أشبه ذلك. وأجمعوا أنه يجوز العطف بها في النفي. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب فكذلك (لكن) وذلك لاشتراكهما في المعنى، نحو قول القائل: "ما جاءني زيد لكن عمرو" فيثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد وقد اشتركا في العطف بهما في النفي فكذلك في الإيجاب، وحجة البصريين في ذلك أنه لا يجوز العطف بها بعد الإثبات وذلك لأن العطف بها في الإثبات؛ إنما يكون في الغلط والنسيان، فلو عطف بها مع الإثبات نحو:

"جاءني زيد لكن عمرو" فكأنه أثبتنا للثاني بـ(لكن) المجيء الذي أثبتناه للأول فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف بـ(بل) نحو: "جاءني زيد بل عمرو"[45].

وزاد ابن عقيل على ذلك أنه يعطف بـ(بل) في النهي فتكون كـ(لكن) في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها مثل: "لا تقرأ شعراً بل نثراً" قرر النهي عن القول وأثبت الأمر بالقول، كما أنه يعطف بها في الأمر فتفيد الإضراب عن الأول وتنقل الحكم إلى الثاني نحو: قل نثراً بل شعراً[46].

وهي أمور مهمة تناولها اللغويون في مواضيع تتصل بالتدقيق في طرق استعمال الروابط في بنية استدلال الخطاب، مع نقدهم وتصحيحهم لشروط استعمال الرابط بما يزيل الالتباس في البنية الاستدلالية التي تعبر عن القصد الراجح للمتكلم. وهذا التوجه الاستدلالي الحجاجي اعتمده الزمخشري في كتابيه؛ المفصل والكشاف، وكذلك ابن هشام الأنصاري في كتابه: مغني اللبيب، خصوصاً في الباب السَّادِس فِي التحذير من أُمور اشتهرت بين المعربين وَالصَّوَاب خلَافهَا.

ثالثاً - القيم الدلالية للروابط وتناسب المعنى

يعتبر مفهوم القيمة[47]، كما تصورها اللساني فرديناند دي سوسور Ferdinand de Saussure، من المبادئ الرئيسية في التسلسل الداخلي للظواهر اللغوية. وهذا المفهوم يمكن تطبيقه على دراسة الروابط؛ بحيث يفترض هذا المفهوم أن نظام اللغة وتسلسلها المنطقي، يقتضي أن لا يكون هناك أكثر من قيمة دلالية للرابط ضمن شبكة الروابط التي تشترك معه في الخصائص والمميزات.

فتحليل الروابط، وفق القيمة الدلالية (la valeur du sens) كما دعا إليه سوسير، ينبني على معرفة الصفات التمييزية لهذه الروابط في إطار الوضعية التواصلية قصد ضبط وظائفها وشروط استعمالها. وذلك أن الروابط تتميز بقيم مشتركة داخل اللغة، ولكن يتم تمييز بعضها من بعض دلالياً عبر تحديد قيمة كل عنصر منها داخل الحقل الدلالي المشترك (العطف، الاستثناء، الشرط..)،

ويتم التمييز من خلال المقارنة التي تنجز ضمن أنموذج Paradigme (باراديغم) ملائم ومتجانس من أجل بناء قضية معينة في الكلام.

فالقيمة الدلالية مثلاً للرابط (أو) ليست هي القيمة الدلالية لـلرابط (أم)، وقيمة (الفاء) ليست هي قيمة (الواو)، على الرغم من كونها جميعاً تنتمي إلى أنموذج واحد وهو العطف، لكن القيم الدلالية لكل واحد منها كانت سبباً في تحديد وظيفته داخل "العطف". وقد نجد الرابط الواحد له متغيرات خاصة يميّز بها عن طريق العرف في الاستدلال اللغوي وهو ما عبر عنه مارتيني بمصطلح (La dénotation) ويعني به: "أن المعنى الذي يحمل في المفردة يكون متعارفاً عليه عند جميع أهل اللغة"[48]. فمثلاً حروف المعاني في اللغة العربية، يمكن أن نجد روابطها تشترك في المعنى نفسه، وهو متعارف عليه عند أهل اللغة، ولكنها تتميز بحقولها الخاصة. فوجود الحرف (من) بمعناه في سياق معين، ليس هو نفسه في سياق آخر، فقولنا: "جئت من المدرسة" ليس هو المعنى المتضمن في قولنا: "أكلت من الخبز". وهو الأمر الحاصل في سائر معاني الروابط الأخرى التي يمكن أن نجد لها قائمة من القيم الدلالية المبنية على المعنى المتضمن: كالتبعيض، والسببية، والاستعلاء، والمشاركة، والظرفية...، ولكن قيمها الدلالية المنسجمة مع طاقات الاستدلال تحتاج إلى العرف اللغوي في بيان انسجامها مع قصد الخطاب.

فمثلا الآية القرآنية:

﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[49].

طاقاتها الاستدلالية موجهة بالرابط (الباء) عبر الوحدات الآتية:

- الوحدة الأولى: (اسأل).
- الوحدة الثانية: (خَبيراً).
- الرابط بينهما: (الباء).

وإن تحديد القيمة الدلالية للرابط التي تنسجم مع طاقات الاستدلال، وتتوافق مع مقصد الآية، يحتاج من المفسر التمييز بين قائمة القيم الدلالية التي

لا تنسجم مع الطاقات الاستدلالية، ويرمز لها بالرمز (-)، والتي تنسجم معها ويرمز لها بالرمز (+) بحسب الشكل الآتي:

(الباء) :

(حقول دلالية سالبة) (-) لا تنسجم مع طاقات الاستدلال:

الإلصاق، التعدية، الاستعانة، السببية، المصاحبة، الظرفية، العوض، المجاوزة، الاستعلاء، التبعيض، الغاية، القسم، الملابسة.

(حقول دلالية موجبة) (+) تنسجم مع طاقات الاستدلال:

(الباء) بمعنى (عن).

فيكون دور الرابط (الباء) في طاقات الاستدلال في الآية السابقة بعد تمييز القيم الدلالية بأنه يفيد معنى (عن)، وتتكون سلسلة استدلاله من الوحدات الآتية:

(اسأل + حرف المعنى + خبيراً). ويمكن تصنيف هذه الوحدات بحسب منظور مارتيني Martinet في الوظائف الآتية:

- وحدات ذات وظائف معجمية: (اسأل - خبيراً)
- وحدات ذات وظائف دلالية: (الباء)
- وحدات تركيبية: (الضمير الهاء)[50].

جميع الجمل المعطوفة في اللغة لها قيمة استدلالية، تتوقف على التناسب والتلاؤم الفكري بين المعطوف والمعطوف عليه الذي يسوغ لها هذا العطف، ويفيد إشراكها في حكمها. وفي هذه الحال تكون طاقاتها الاستدلالية خاضعة لقصد المتكلم؛ فإذا كان لا يقصد هذا الاشتراك لأمر ما، فإنه لا يربط الجملة التالية بحرف العطف، بل يأتي بها منفصلة. وذلك شريطة أن لا يكون ترك الرابط يوهم خلاف المقصود، فيكون إدخال "الواو" مثلاً بين الجملتين المعطوفتين أمراً لازماً كأن يسألك سائل: هل شفي أستاذكم؟ فتقول له: لا. وشفاه الله، إذ لو حذفت الواو لأوهم أنك تدعو عليه بعدم الشفاء، والمعنى: لم يشف وشفاه الله.

أو أن يكون بين الجملتين السابقة واللاحقة تغاير في المعنى، ولكن ليس بينهما تناسب أو تلاؤم فكري يسمح بأن يجمع بينهما بـ"الواو" الرابطة حين العطف بها؛ وهو ما سماه البلاغيون بالتجريد باستخدام العطف على الْمُنْتَزَعِ منه[51]؛ مثل: "مرَرْتُ بالرَّجُلِ الكريم، والنّسَمَةِ المباركة، والعالم التقي".

فيدل المثال على أن عَطْف: النسمة المباركة وعطف العالم التقيّ على الرَّجُل الكريم، يشعر بأنه عطفُ تغايُر، مع أنّ المعطوفين هما الرَّجُلُ الكريم نفسه، ولكن على طريقة التجريد، فكأنَّهُمَا شخصان مغايران له.

فإذا وجدت الواو الرابطة وكان واقع الجملتين خالياً من التناسب والتلاؤم، وليس بينهما خيوط فكرية متلائمة، كانت قيمة الواو الرابطة كاذبة، وكأنها تدعي وجود التناسب والتلاؤم، وهو في الواقع غير موجود، ولا يسمح البلغاء وأهل الفكر باستخدامه[52].

ولذلك كان التناسق بين غرض المتكلم وطاقات استدلاله أمراً مطلوباً في الخطاب؛ بحيث يؤدي التناسق في الكلام Cohesive ties إلى بناء القوة الناظمة للكلام، التي تفيد المخاطب في الدلالة على أمر أو إعلامه به. فكانت قيمة الروابط في الخطاب على أنها عامل من عوامل استقرار النص ورسوخه، مع بناء قوة استدلاله الذي "يربط بين معاني الكلمات المتجاورة وكذلك الجمل المتجاورة ويكون حسناً ذلك الربط إذا كانت الكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسناً" [53].

ونضرب مثالاً لهذا التناسق في بناء القوة الناظمة للكلام قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿١١٧﴾ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ﴿١١٩﴾ وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾[54].

جاءت طاقات الاستدلال متناسقة معطوفاً بعضها على بعض في تسلسل لغوي متدرج؛ فهناك الإلقاء من النبي موسى – عليه السلام – لعصاه، ثم أعقبه مباشرة من دون فاصل زمني فعل إلقاء السحرة ساجدين، وكأنما نحن أمام

صورة حية مجسمة تتلاحق فيها الأحداث، وهذا المشهد يناسب قوة التحدي، فإن سرعة النصر الحاسم بعد القوة هو المناسب لمثل هذا المقام[55]، فقد "بهرهم وأدهشهم ذلك فلم يتمالكوا أنفسهم دون أن يخروا على الأرض ساجدين لله سبحانه"[56].

وهذا يدل على أن علاقة طاقات الاستدلال بالروابط يحتاج في معرفة قيمه الدلالية والمنطقية إلى ما أطلق عليه الغزالي بـ"فن السوابق في أحكام المعاني المؤلّفة"[57]؛ وهو التمكن من معرفة أطراف الكلام التي تقتضي التأليف الذي يتطرق إلى معانيه التصديق والتكذيب. ومن ذلك قولهم مثلاً: "العالم حادث والبارئ تعالى قديم"، فيكون تأليف الكلام وتسلسله اللغوي متوقفاً على تأليف القوة المفكرة بين معرفتين لذاتين مفردين ونسبة أحدهما إلى الآخر بالإثبات. ولكن عندما يقال: "العالم ليس بقديم والباري ليس بحادث"؛ تحققت النسبة بالنفي، والسبب في ذلك هو وجود الربط في هذا القول بين جزأين مؤلِّفين للكلام، ولهما دور في التسلسل اللغوي وبنائه الاستدلالي ويسميهما النحويون (المبتدأ والخبر)، ويُسميهما المتكلمون (الموصوف والصفة)، ويُسميهما الفقهاء (الحكم والمحكوم عليه)، ويُسميهما المناطقة (الموضوع والمحمول). ويتحقق من مجموع الربط بين هذين الطرفين في الجملة الاستدلالية ما يسمى بـ(القضية)، وإن دور الربط فيها هو الوصول إلى حقيقة القصد بناء على قياس مقدمة، يستفاد منها قياس نتيجة.

رابعاً - أهمية الروابط في استنتاج الحجج

لما كان الحجاج هو تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، وبعبارة أخرى، يتمثل الحجاج في إنجاز متواليات من الأقوال، بعضها هو بمثابة الحجج اللغوية، وبعضها الآخر هو بمثابة النتائج التي تستنتج منها[58].

فإننا نجد الغرض من الطريقة التنظيمية في عرض الحجج وبنائها وتوجيهها نحو قصد معين يكون عادة للإقناع والتأثير، فتكون الحجة في سياق

هذا العرض – كما يرى أندريه لالاند[59] – بمثابة الدليل على الصحة أو على الدحض.

حينما ننظر إلى الروابط الحجاجية في اللغة العربية، نجد أن أهميتها بارزة في التسلسل اللغوي (إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء) ثم لها دور في استنتاج المعنى المحقق بالدليل على صحة الاستدلال (الحرف + المعنى).

وقد حاول ابن فارس أن يشير إلى أهمية الاستنتاج بواسطة حروف المعاني؛ فحددها في ثلاثة مستويات، تدور كلها في فلك الاستدلال، وتتحدد بحسب رأيه في مستويات ثلاثة: المعنى، والتفسير، والتأويل.

فهو يرى أن الخطاب أو الكلام تآلف حروف وأصوات تؤدي إلى مستوى ثان، وهو مستوى المعنى الذي يسهم بوظيفته الرئيسية في الإقناع والتأثير بحجج مختلفة، وأن قراءة هذه الحجج تحتاج إلى تفسير وتأويل في معرفة دلالتها التركيبية. وقد عقد باباً خاصاً في هذا الشأن سماه: "باب معاني الكلام" معتبراً أن المعاني الاستدلالية عند أهل العلم عشرة: خبر واستخبار وأمر ونهي ودعاء وطلب وعرض وتحضيض وتمن وتعجب. وهي مواضيع ترتبط جميعها بالدلالات الاسمية والفعلية والحرفية"[60].

وإذا كانت حروف المعاني تؤدي وظيفة حجاجية إقناعية في تسلسل الكلام؛ لكونها توصل المعاني بين طرفي الأفعال والأسماء، وتحمل دلالة خاصة للمعاني التركيبية، فإن جميع روابطها جاءت لاستنتاج جمل تفيد هذا المعنى بأوجز لفظ. فحروف الجر جاءت لتنوب عن الأفعال التي بمعناها، فعوض أن أقول: "محمد أشبهه بالبدر"، أقول: "محمد كالبدر" وعوض أن أقول: "أكتب وأستعين القلم" أقول: "أكتب بالقلم". وهكذا في سائر الحروف.

كما أن هذه الروابط لها دور في استنتاج المعنى من خلال تغيير فائدته في الكلام، كما تنبئ بتعلق بعض معاني الكلام ببعض. جاء في الأشباه والنظائر: "وقال الشلوبين: النحويون يقولون: إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال؛ فهي نائبة مناب الأفعال تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال؛ إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف، فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً"[61].

فيكون موقع المعنى اللغوي لمعاني الروابط يختلف بحسب وجودها في تسلسل الكلام، وهو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني بمصطلح (النظم)؛ بحيث نجد للرابط أكثر من معنى ويتحدد معناه المقصود من خلال احتماله الاستدلالي في نظم الكلام. يقول: "اعلم أن هاهنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب، وينكر من آخر، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن بأن تضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف"[62].

يؤكد الجرجاني أن: "من شأن المعاني أن تختلف بها الصور"[63]. أي أن لكل رابط صورة لاستنتاجه وتركيبه تعطيه معنى خاصاً، وكل تغيير في تسلسل الترتيب يؤدي إلى تغيير في المعنى؛ أي أن معاني الروابط – بحسب رأيه – تختلف باختلاف الصور في تسلسل اللغة، وقد سمى طه عبد الرحمن هذا التصور بـ"الادعاء"[64]، موافقاً تصور الجرجاني في دلائل الإعجاز في قوله: "فقد تبين من غير وجه، أن الاستعارة إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء، لا نقل الاسم عن الشيء"[65]. وقد حاول طه عبد الرحمن أن يستثمر مقتضيات هذا الادعاء في مبادئ منها:

– مبدأ ترجيح المطابقة: أي أن استعارة (المعاني) ليست في المشابهة بقدر ما هي في المطابقة. وهو تحقيق معنى الإعارة الكاملة بحسب الجرجاني[66]، حتى يقع اسم المستعار منه (الذي أخذ منه المعنى)، على المسمى المستعار له (الذي وظف فيه المعنى) وقوعه على مسماه[67].

– مبدأ ترجيح المعنى: مقتضاه أن الاستعارة ليست في اللفظ بقدر ما هي في المعنى.

– مبدأ ترجيح النظم: مقتضاه أن الاستعارة ليست في الكلمة بقدر ماهي في النظم، "ليس كلامنا فيما يفهم للفظتين من مفهومين، نحو قعد وجلس، ولكن فيما يفهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر"[68]. ويفهم من هذا الكلام أن الوصول إلى طاقات الاستدلال بواسطة معنى حرف معين من حروف المعاني في السياق الوارد، قد يصل إليه المستمع عن طريق الترجيح في المبادئ

السابقة: إما عن طريق ترجيح المطابقة، وإما ترجيح في المعنى، وإما ترجيح في النظم. ومقتضيات هذه المبادئ الثلاثة يتحقق بما أشار إليه الجرجاني[69] في المعطيات الآتية:

أ - المقتضى التطابقي: وهو مثلا، استعمالنا للرابط في الدلالة على معنى معين يحتمل تخريجه على المعنى الظاهر فضلاً عن احتماله الدلالة على المعنى المجازي.

ب - المقتضى المعنوي: أن التغيير الذي يحدثه الرابط في اللفظ لاتعلق له بتأليف حروفه، وصور مخارجها، وإنما تعلقه أساساً بالمعنى. أما اللفظ فمرتب على المعنى بوصفه وعاء له، "فمدار فهم الاستعارة ليس على المعنى المأخوذ مباشرة من اللفظ، وإنما على معنى ثان يتولد في النفس بطريق هذا المعنى المباشر من الأصل ويصل إليه المستمع إما بنزول قريب عن المعنى الظاهر أو بلزوم بعيد يقتضي وسائط دلالية أخرى تزيد وتنقص"[70].

ج - المقتضى النظمي: ينبني على مبدأ ترجيح النظم، أن الكلام وضمنه معاني الحروف متعلق بعضه ببعض ومرتب بعضه على بعض بوجه مخصوص. هذا التعلق لايستقيم إحكامه وضبطه إلا بأمرين[71]:

1 - مقتضيات العقل: فليس النظم مجرد توالي الألفاظ في عملية النطق وإنما هو تناسق دلالتها فيما بينها تناسقاً يستوفي شرائط التعليل العقلي[72].

2 - قوانين النحو: فليس النحو هنا مجرد النظر في الصور الإعرابية للجملة لمعرفة سلامة تركيبها، بقدر ماهو الوصول إلى التفاضل في التعبير.

وهنا نصل إلى نقطة مهمة قد تستفاد من النظم، أشار إليها ضمنياً طه عبدالرحمن، وهي الطاقات الاستدلالية التي يمكن أن نستخلصها من نظرية النظم عند الجرجاني، وذلك أن مقتضى المعنى يستند إليها، ثم الوقوف على

مرتبة التداول التي تتوخى مقتضيات مقام الكلام، وهو النقل الذي وصل إليه الجرجاني من الدلالة المجردة[73].

وحينما نحاول استنتاج معاني الروابط فإننا نحاول الوقوف على طاقتها الاستدلالية، في ربطها بمستوى الاستنتاج في الخطاب، باعتباره يتضمن غالباً مقدمتين ونتيجة، وفي ربط النتيجة بمقدمتيها نجد حضوراً للربط الحجاجي بواسطة هذه الحروف التي تحمل علاقات قضوية منطقية يمكن تمثيلها في معطى المتوالية الاستدلالية الآتية، مثلاً:

1 – إن كان العالم حادثاً فله صانع.

2 – لكنه حادث.

النتيجة: 3 – إذن، له صانع.

فتسمى (1) و (2) بمجموعة المقدمات، وهي في المثال مكونة من قضيتين، وتسمى (3) بالنتيجة، ومجموع المتوالية المكونة من (1) و (2) و (3) تسمى استدلالاً. والوحدات البسيطة التي تكون هذه المتوالية هي:

أ – العالم حادث.

ب – العالم له صانع.

ثم دخلت (أ) و (ب) في علاقات دلالية بواسطة الربط الاستدلالي الحاصل في معاني الحروف (إن ف. . .)،

(لكن. . . إذن. . .).

ويمكن اختزال المتوالية السابقة بحسب الشكل الآتي:

1 – إن (أ ف (ب).

2 – لكن (ب).

النتيجة: 3 – إذن (ب).

فمعاني هذه الروابط، تعمل على طي العلاقات الصورية القضوية الاستدلالية، وذلك باعتبار طبيعتها في اللغة؛ حيث ترتبط مكونات جملها

بعلاقات معنوية ودلالية، وذلك في أغراض لغوية كالشرط والنفي والعطف، وغيرها.

وقد أسهمت فكرة الربط وأهميتها الاستدلالية والحجاجية في إدخال فكرتي "الوصل" و"النفي" وعلاقتها بالصدق في الكلام كما هو الشأن عند فريجه Frege (1880) الذي أعطى فكرة "المعنى المنطقي "[74] كل قوته التي مهدت لفكرة السلامة المنطقية في التسلسل اللغوي، وهي فكرة استثمرت لحساب البديهيات في الكلام. كما أسهم أنموذج رايشنباخ Reichenbach القائم على الاحتمالات المنطقية حيث استبدال فكرة تتابع القضايا، أو تسلسلها بفكرة القضية. وقد أدى تحقيق هذا التعميم، إلى استبدال فكرة الاحتمال بفكرة الصدق التي تبناها المنطق التقليدي للوصول إلى نتائج منطقية في تسلسل القضايا.

الخاتمة

يستفاد من موضوع الروابط الحجاجية في علاقتها بطاقات الاستدلال أمور كثيرة تهم المفسر والمترجم للخطاب، ونذكر منها:

1 - دورها في التسلسل اللغوي الذي تبنى عليه التخريجات النحوية؛ حيث تعين الروابط على توجيه النظر والاستدلال في ضبط نتيجة الإضمار الحاصل في مقتضى النص.

2 - إن طاقات الاستدلال فلسفة تقوم في أساسها على ضرورة التوفيق بين مؤدى عبارة النص، وما يقتضيه منطق الواقع أو منطق العقل؛ فهي تحتاج إلى معرفة شروط استعمالها وإدراك الروابط الحجاجية التي توجهها في الخطاب.

3 - إن نظرية الربط في تسلسل الكلام بين الظاهر والمضمر، وتعلقها بذهن السامع لها دور كبير في قصدية الكلام، وأنها تحتاج في توجيه أغراض الكلام إلى الوقوف على الطاقات الاستدلالية من أجل وصف المعاني وترجيحها.

4 - إن موضوع الروابط وطاقات الاستدلال، خصوصاً فيما يتعلق بالنصوص المرجعية، مازال لم يستثمر استثماراً وافياً، في إبراز المعطيات النظرية لموضوع الرابط في اللغة العربية.

لذلك كان الغرض من الروابط وطاقات الاستدلال، هو الوقوف على طبيعة تسلسل الحجج وتوجيهها في الخطاب، وإن الحجة في سياق هذا العرض، بمثابة الدليل على صدق الخبر أو دحضه، وإن القيم الدلالية هي الأساس في تمييز الروابط وضبط استعمالها.

لذلك وجب على اللغوي أن يكون فقيهاً بالاستدلال، مطلعاً على مستويات التحليل التداولي والحجاجي والمنطقي، قصد فهم مقاصد التراث النحوي والاطلاع على طرق استدلاله. خصوصاً أن الروابط التي ينظر غالباً إلى وظيفتها في الربط النحوي على أنها قوانين إجرائية تقوم بالعطف والاستثناء والشرط وغيرها، هي في الحقيقة روابط ذات طاقات استدلالية حجاجية تخدم الخطاب في بناء قصديته وفق المعهود اللغوي خارج إجراءاتها التقعيدية.

المراجع والهوامش

(1) - Perelman (Ch): **Traité de l'argumentation**, 4ème édition, Université de Bruxelles, 1983, p72.

(2) - Aristote: **De l'interprétation**, Traduction (1936) J. Tricot (1893-1963) Éditions LesÉchos du Maquis, (17a).

(3) سورة المطففين: الآية 12 -13.

(4) العزاوي، أبو بكر: **اللغة والحجاج**، الدار البيضاء، المغرب: مطبعة الأحمدية، 2006، ص 64.

(5) سورة المطففين: الآية 12 -13.

(6) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد: **المفردات في غريب القرآن**، مكتبة الأنجلو المصرية (د.ت)، ص 68-69.

(7) الشيرازي، أبو إسحاق: **اللمع في أصول الفقه**، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، 1408 هـ1988م. ج2، ص535.

(8) سورة المائدة: الآية 6.

(9) السرخسي، أبوبكر محمد بن أحمد: **أصول السّرخسي**، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، بيروت: دار المعرفة، (ب.ت)، 1ج، ص239.

(10) - Moechler, Jacques: **Argumentation et Conversation, Éléments pour une Analyse Pragmatique du Discours**, Paris: Hatier, 1986, p 66.

(11) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: **مغني اللبيب**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، 1407هـ/ 1987م، 1ج، ص112.

(12) مغني اللبيب، ج 1، ص113.

(13) سورة المؤمنون: الآية 63

(14) سورة الأعلى: الآيات: 14-16.

(15) عمر بن محمد بن عمر الخبازي: **المغني في أصول الفقه**، تحقيق: محمد مظهر بقا، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط1، 1403، ص 414، ويرجع أيضاً إلى أصول السرخسي، ج1، ص 211.

(16) المغني في أصول الفقه، ص 414، أصول السرخسي، ج1، ص 211.

(17) الراضي، رشيد: "الحجاجيات اللسانية عند ديكرو وأنسكومبر"، **مجلة عالم الفكر**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع1، المجلد 34، 2005، ص 234.

(18) "الحجاجيات اللسانية عند ديكرو وأنسكومبر"، ص 235.

(19) اللغة والحجاج، ص29.

(20) اللغة والحجاج، ص 30.

(21) - Argumentation et Conversation, p 62

(22) الفاسي الفهري، عبد القادر: **المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة**، الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال، 1982، ص 48.

(23) مرسلي، محمد: **دروس في المنطق الاستدلالي الرمزي**، الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال، 1989، ص 17.

(24) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي: **المصباح المنير**، تحقيق: يوسف محمد، المكتبة العصرية، ص49.

(25) سورة الأنعام: الآية 145.

(26) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، بيروت: المكتبة العصرية، 1988م، ص 324.

(27) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف: **التعريفات**، تونس: الدار التونسية للنشر، 1971، ص 81.

(28) - Ducrot, Oswald: **Les Echelles Argumentatives**, Minuit, Paris, 1980, p 15-16.

(29) الراضي رشيد: **الحجاج: مفهومه ومجالاته دراسات نظرية تطبيقية في البلاغة الجديدة**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010، 1/ 188.

(30) الحجاج: مفهومه ومجالاته، ص 44-56

(31) اللغة والحجاج، ص 26-27.

(32) سورة طه: الآيتان: 15-16.

(33) الرازي، فخر الدين: **تفسير الرازي**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م/ 1425هـ، ج22، ص24.

(34) - Moeschler & Jacques and Anne Rebout: **Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique,** Paris, Seuil. Moles A. 1972, p 185.

(35) - Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique.

(36) - Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique.

(37) الكشاف: ج 1، ص213.

(38) مغني اللبيب: ج 2، ص653.

(39) المفصل، ص 303.

(40) - Moeschler, Jacques and Anne Reboul: **Modélisation du dialogue, Représentation de l'inférence Argumentative**, Hermès, Paris, 1989, p 94

(41) الأنصاري، ابن هشام: **سبيل الهدى على شرح قطر الندى**، دمشق: مكتبة دار الفجر للطباعة والنشر، 2001، ص343-344.

(42) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: **المفصل في علم العربية**، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل لمحمد النعساني، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، 1943، ص 261، اليمني، أبو سليمان الحيدرة: **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1984، ص 628.

(43) المفصل، ص 261.

(44) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، وبذيله محطات رحلة السرور إلى شرح وإعراب شواهد الشذور، لأبي البركات يوسف هبو، دار ابن كثير، بيروت، 2005، ص408.

(45) الأنباري، أبو البركات كمال الدين: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، مصر: دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية الكبرى، 1961، ص396، مسألة (68).

(46) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: **شرح ابن عقيل**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الفكر، 1970، ج3، ص194.

(47) - Saussure, Ferdinande de: **Cours de Linguistique Générale,** èdition Payot et Rivages, Paris,2005, p. 23.

(48) - Martinet, André: **Connotation, Poésie et Culture**, in To Honor Jakobson, 1288.

(49) سورة الفرقان: الآية 59.

(50) - Charron, Ghyslain: Réflexions Epistémologiques et Méthodologiques sur L'axiologie", ***La Linguistique***, Nº 17, Presses Universitaires de France, 1981, pp 35-53.p. 57.

(51) حبنكة، عبد الرحمن: **البلاغة العربية: أسسها، وعلومها، وفنونها، وصور من تطبيقاتها، بهيكل جديد من طريف وتليد**، دمشق: دار القلم، 1996، المجلد 2، ص434.

(52) البلاغة العربية: أسسها، وعلومها، وفنونها، وصور من تطبيقاتها، بهيكل جديد من طريف وتليد، المجلد 1، ص579 وما بعدها.

(53) المرادي، الحسن بن قاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**، بيروت: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1992، ص 426

(54) سورة الأعراف: الآيات: 117-120.

(55) عبد المطلب، محمد: **جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم**، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، 1995، ص 177.

(56) الفقي، صبحي إبراهيم: **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، 1421هـ-2000م، 1/ 249-250.

(57) الغزالي، أبوحامد: **محك النظر**، (الفصل الثاني: في النظر في المعاني المفردة)، بيروت: دار الفكر اللبناني، 1994، ص 77 وما بعدها.

(58) اللغة والحجاج، ص16.

(59) لالاند أندريه: **القاموس الفلسفي**، بيروت: منشورات عويدات، 2001، مفهوم (الحجة).

(60) ابن فارس، أحمد القزويني: **الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها**، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1963، ص 180-198.

(61) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: **الأشباه والنظائر في النحو**، ج1، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، 1975، ص 396.

(62) الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص 495.

(63) الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص 399.

(64) طه، عبد الرحمن: **اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي**، بيروت: المركز العربي، 1998، ص 304-306.

(65) الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، تعليق وشرح: محمد عبد المنعم الخفاجي، ط1، القاهرة: مكتبة القاهرة، 1389هـ/ 1969م، ص335.

(66) الجرجاني، عبد القاهر: **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمد رشيد رضا، بيروت، 1969م، ص 350.

(67) أسرار البلاغة، ص 22.

(68) دلائل الإعجاز، ص 271.

(69) اللسان والميزان، ص 305–306.

(70) دلائل الإعجاز، ص 262–263.

(71) اللسان والميزان، ص 306.

(72) دلائل الإعجاز، ص 262–263.

(73) اللسان والميزان، ص 304–307.

(74) ا. بيسون، و أوكونر: **مقدمة في المنطق الرمزي**، ترجمة: عبد الفتاح الديدي، مصر: مطابع الهيئة العامة للكتاب، 1987، ص 9.